

الكتان فى مصر

د . حسنى معوض

رئيس مجلس إدارة

شركة طنطا للكتان والزيت

• تقديم •

الكتان من المحاصيل الاقتصادية الهامة التى تساعد على زيادة موارد البلاد من النقد الأجنبى وزيادة الدخل القومى من الزراعة . ولقد كانت مصر من قديم الزمن أول دول العالم إنتاجا للكتان ، وقد ازدهرت زراعته وصناعته أيام قدماء المصريين ، يدل على ذلك النقوش والرسوم التى وجدت على جدران معابدهم ، والمخلفات التى أستخرجت من مقابر حكام الفراعنة تدل على ماوصلت إليه زراعة وصناعة هذا المحصول وإنتاج أقمشته من التقدم العظيم فى تلك العهود إلى حد أنهم توصلوا إلى تصنيع أقمشة كتانية رقيقة للغاية لدرجة أنه أطلق عليها اسم (الهواء المغزول) ، وهذا مالم تستطع الوصول إليه أى دولة من دول العالم التى بلغت شأنًا عظيمًا فى صناعة الكتان فى الوقت الحاضر .

ويزرع الكتان عموما لأحد غرضين :

(١) للحصول على القش بمواصفات معينة تفى بغرض الحصول من هذا القش على

الياف ذات صفات غزلية مطلوبة .

(٢) للحصول على البذور بمواصفات معينة تفى بغرض الحصول من هذه البذور

على زيت يصلح لأغراض صناعة البويات .

إلا أن جو مصر يسمح بزراعة الكتان للغرضين معا ، إذ يساعد على النمو الخضرى بالقدر الكافى لإنتاج قش بالأطوال المطلوبة لصناعة استخلاص الألياف ، كما يساعد النمو

الشمري لإنتاج بذور تامة النضج تحتوي على نسب عالية من الزيت الصالح لصناعة البويات .

وتقوم على محصول الكتان العديد من الصناعات الهامة التي يمكن إجمالها فيما يأتي :

(١) الصناعات الأساسية للكتان وهي تعطين وتكسیر وتنفيض القش للحصول على المنتجات الآتية :

(ا) شعر الكتان (الألياف الطويلة) للتصدير للأسواق الخارجية ، ولصناعة غزل ونسيج الكتان محليا ، ثم تصدير بعض من الغزل والمنسوجات الكتانية للخارج .

(ب) مشاق وقطة الكتان (الألياف المتوسطة والقصيرة) للتصدير للأسواق الخارجية ، ولصناعة الدويارة ، والحبال محليا ، ثم تصدير بعض إنتاج الدويارة للخارج .

(ج) القطاع (الألياف القصيرة) للتصدير للأسواق الخارجية ، حيث يستخدم في صناعة الورق الفاخر مثل ورق البنكنوت ، وورق المستندات ، وورق السجائر .

(د) شريط الكتان العادي والمبيض المعالج كياويا والصالح للخلط بالألياف الصناعية ، وذلك للسوق المحلي والتصدير .

(هـ) الإنتاج المقطن العادي والمبيض المعالج كياويا والصالح للخلط بالألياف الصناعية للتصدير .

(و) ساس الكتان لصناعة الخشب الحبيبي للإنتاج المحلي والتصدير .

(٢) صناعة عصير بذر الكتان لإنتاج ماياتي :

(ا) زيت بذر الكتان للأكل (الزيت الحار) .

(ب) زيت بذر الكتان المغلى للدهانات ولصناعة البويات .

(ج) كسب بذر الكتان للإستخدام المباشر في تغذية الحيوان ، أو في صناعة العلف أو للتصدير .

(د) قيشة الكتان لتغذية الحيوان وصناعة الأعلاف .

(٣) الصناعات الخشبية التي يدخل فيها الخشب الحبيبي كصناعة الأثاث والمكاتب والمطابخ والمنازل الجاهزة والشاليهات .

(٤) صناعة بعض الأدوية من العناصر الفعالة في زيت بذر الكتان محليا .

(٥) صناعة لب الورق ، وفلتر (مرشح) السجائر مستقبلا من القطاع (الألياف القصيرة) والقش القصير محليا .

ويتضح مما سبق أن زراعة وصناعة الكتان لها أهمية اقتصادية قصوى تتمثل في

الصناعات العديدة القائمة على نبات الكتان ، كما تتمثل في المساهمة الكبيرة في ميزان النقد الأجنبي ، سواء عن طريق العملات الأجنبية التي تحصل عليها البلاد بتصدير الكتان ومشتقاته ، أو عن طريق توفير جزء كبير من موارد الدولة من العملات الأجنبية التي كانت ستدفع لاستيراد منتجات تلك الصناعات ، أو بدائلها ، إذا لم تنتج محليا لسد حاجة الاستهلاك المحلي .

ونتيجة لنجاح زراعة الكتان في مصر ، أنشئت كثير من الصناعات التي تعتمد على محصوله من القش والبدور . . . ومع الوقت وزيادة المساحة المزروعة حتى نهاية الستينات ومتتصف السبعينات زادت تلك الصناعات وتنوعت وأصبحت في الوقت الحالي تحتاج إلى محصول حوالى ٥٠ - ٥٥ ألف فدان لتعمل بطاقتها الكاملة . ويمكن حصر هذه المصانع كالآتى :

(١) مصانع شركات القطاع العام ،

(١) شركة طنطا للكتان والزيت : وبها خمس مصانع وتعتبر أكبر الجهات العاملة في

نشاط الكتان وتصنيع هذا المحصول بأكمله ، ومصانعها هي :

- مصنع استخلاص ألياف الكتان .
 - مصنع عصير بذور الكتان لإنتاج زيوت البوية .
 - مصنع غزل الألياف وإنتاج شريط الكتان .
 - مصنع إنتاج الخشب الحبيبي من ساس الكتان .
 - مصنع إنتاج الألواح المكسية بالميلامين والمنتجات الخشبية .
- ويلزم لهذه الشركة ناتج محصول ١٥ - ٢٠ ألف فدان من القش والبدور .

(ب) الشركة الشرقية للكتان والقطن : ومصانعها هي :

- مصانع غزل شعر الكتان لإنتاج الغزول .
- مصنع غزل مشاق الكتان لإنتاج الدويارة .

(ج) شركة طنطا للزيوت والصابون ، ومصانعها هي :

- مصنع عصير زيت بذور الكتان لإنتاج زيت البوية .
- ويلزمها حوالى ٤٥٠٠ طن بذور كتان تنتج من حوالى ١٥ ألف فدان .

(د) شركة القاهرة للزيوت والصابون ، ومصانعها هي :

- مصنع استخلاص الألياف .

- مصنع عصير بذر الكتان .

ويلزمها حوالي ٢٥٠٠ فدان قش وبذور .

(هـ) شركة الوادى لتصدير الحاصلات الزراعية :

- محطة تصنيع الكتان لاستخلاص الألياف . وهذه المحطة متوقفة عن العمل في الوقت الحالى .

(٢) مصانع القطاع الخاص ،

(ا) أعضاء الجمعية التعاونية الزراعية لمنتجى الكتان :

ويلزمها المحصول الناتج من حوالي ١٥ الف فدان ، وبيع ناتج محصول الشعير الناتج منها إلى مصانع قطاع عام وخاص ، وهى (الشركة الشرقية للكتان - شركة طنطا للكتان والزيوت - مصانع الدويارة اليدوية - شركة الوادى لتصدير الحاصلات الزراعية) . وبيع محصول البذرة الزائد عن التقاوى اللازمة لزراعتهم إلى شركات قطاع عام وخاص (شركة طنطا للزيوت والصابون - شركة طنطا للكتان والزيوت - بعض معاصر قطاع خاص) .

(ب) أفراد غير أعضاء فى الجمعية التعاونية الزراعية لمنتجى الكتان .

(ج) مصانع متفرقة .

ويلزمها محصول حوالي ٥,٠٠٠ فدان ، وتباع نواتج تصنيع القش الناتج منها إلى صناع الدويارة اليدوية ، وتباع البذرة الزائدة عن إحتياجاتهم للتقاوى إلى مصانع القطاع الخاص .

مشاكل زراعة الكتان وصناعته :

يمكن حصر المشاكل التى تعترض التوسع فى زراعة الكتان وصناعته فى النقاط

التالية :

(١) انخفاض مساحة الكتان عن إحتياجات المصانع وتذبذب هذه المساحة سنة بعد

أخرى :

تذبذب المساحة التى تزرع كتانا بين الزيادة والنقص سنة بعد أخرى ، وفى خلال

السنوات الثلاث الأخيرة انخفضت هذه المساحة انخفاضاً كبيراً عن القدرة الانتاجية

للمصانع القائمة ، ومعنى ذلك هو خلق نوع من التنافس في الحصول على الخامات اللازمة لتشغيل مصانع الكتان ، ولاشك أن عدم إمكان حصول المصانع - خاصة مصانع القطاع العام - على الكميات اللازمة لها من الخامات يترتب عليه تشغيل المصانع تشغيلاً جزئياً وتعطلها في جزء من السنة مما يؤدي إلى حدوث الآتي :

(أ) انخفاض كمية الخامات عن القدر اللازم يمنع المصانع من إمكان تحقيق خططها المستهدفة للإنتاج والتصدير .

(ب) عدم تحقيق أهداف الإنتاج وقلة كميته عن المقرر مع ثبات المصاريف الثابتة ، يترتب عليه إرتفاع في التكلفة يعرض المصانع للخسارة .

وهذان العنصران لاشك لهما أثر كبير في إمكان استمرار هذه الصناعة ، وتظهر هذه المشكلة بوضوح كبير في مصانع القطاع العام .

(٢) خلط القش :

نتيجة لتفتت الملكيات الزراعية واتجاه الزراعة إلى المساحات الصغيرة والتي تعالج بنظام التجميع الزراعي ، ونظراً لأن المساحة التي تخصص لزراعة الكتان لا تتحدد أصلاً في الدورة الزراعية ، وإنما تتحدد خصماً من مرتب القمح ، فإن ذلك يمنع فرصة تمتع زراع الكتان بميزة التجمعات الكبيرة وما يترتب على الاتجاه إليها من ميزات كبيرة بالنسبة للمحصول ، تتمثل في توحيد المعاملات الزراعية للمساحات الكبيرة وما يستتبع ذلك من توحيد في صفات القش الناتج منها ، إلا أن الحادث فعلاً في كل زراعات الكتان هو أن انخفاض المساحة وتفتتها يجعل هناك تبايناً في المعاملات الزراعية بين منتج وآخر ، الأمر الذي ينعكس في تباين صفات القش من تلك المساحات ، مما يؤدي إلى عدم تجانس الشعر الناتج من هذا المحصول ، وبالتالي حدوث مشاكل في تسويقه نتيجة لعدم توافر هذا التجانس

(٣) انخفاض غلة الأصناف الزراعية القائمة :

يزرع حالياً صنفان من الأصناف المحلية وهما جيزة ٥ ، وهو يشكل النسبة الكبيرة من المساحات المزروعة ، وجيزة ٦ . وهذان الصنفان يتميزان بارتفاع غلتها كمتوسط إنتاج للقدان ، ويتميز الأول بارتفاع نسبة الألياف الكلية فيه ، كما يتميز الصنف الثاني بارتفاع نسبة الزيت في بذره وذلك قياساً بالصنف الذي حل محله - وهو الصنف جيزة ٤ - الذي ظل سائداً حتى نهاية السبعينات ، إلا أن المشاهد في السنوات الأخيرة هو حدوث انخفاض

في معدلات الألياف ونسبة الزيت المتحصل عليه منها ، وعدم إمكان الحصول على ألياف بمواصفات الجودة المميزة لها ، رغم أنه قد تمت متابعة نتائج زراعتها وتصنيعها في أراضي جيدة جدا ، ولدى منتجين ممتازين ممن تتوافر لديهم الإمكانيات والسمة الطيبة ، ورغم ذلك كانت النتائج المتحصل عليها في الشعر الناتج أقل كثيرا من الصفات المتعارف عليها للصنف ، وقد تلاحظ للجهاز الزراعي بشركة طنطا للكتان والزيت ، التي تتعامل في أكثر من عشرة آلاف فدان تزرع في كافة أنحاء مناطق الكتان ، وفي أراضي متباينة ، اختلافاً كبيراً في الشكل الظاهري لأزهار النباتات ووجود أكثر من لون لتلك الأزهار في بعض الزراعات ، مما يوحي بأنه قد يكون هناك بعض إنعزالات وراثية حدثت في هذا الصنف ، أو حدوث إرتداد في البعض منها لأحد الأبوين ، وعموماً فإن هذه النقطة بالذات لها أهميتها وخطورتها وتحتاج إلى دراسة عملية مستفيضة ، ورغم أن هناك محاولات مستمرة تقوم بها وزارة الزراعة (الإدارة المركزية للتقاوى ، ومعهد بحوث المحاصيل) للمحافظة على هذه الأصناف بانتقاء تقويها سنويا ، إلا أن المساحة التي تزرع لهذا الغرض بمنطقة مزارع الوزارة لا تكفى لتغطية برامج التحسين المقررة .

ومن ناحية أخرى ، وإزاء ماسبق بيانه ، فقد قامت شركة طنطا للكتان والزيت بالتنسيق مع وزارة الزراعة باستيراد بعض الأصناف الأجنبية مرتفعة الغلة في إنتاج الألياف وذلك حتى يمكنها إنتاج ألياف الكتان بصفات الجودة العالية المطلوبة في الأسواق الأوروبية ، وتسير برامج زراعة هذه الأصناف حتى الآن بنجاح وفقا للبرامج المعدة في هذا الغرض بالتنسيق مع الجهات المعنية بوزارة الزراعة .

(٤) مشكلات تصاحب زراعة هذا المحصول :

وتتمثل هذه المشكلات في النقاط التالية :

(١) عدم صرف السلف النقدية المقررة للمزارعين في الأوقات المناسبة نتيجة عدم اهتمام أجهزة بنك الائتمان والزراعة بهذا المحصول ، وذلك لانخفاض مساحات الكتان على مستوى القرية ، حيث لوحظ أن الاهتمام عادة وعموماً يكون منصباً على المحاصيل الرئيسية مثل القمح وخلافه .

(ب) يقوم البنك بتحميل مديونيات المزارعين المتأخرة جميعها من توريدات محصول الكتان خصما من مستحقات المنتجين من هذه التوريدات للشركات وهذا الإجراء علاوة على أنه يجعل المنتج قد يحجم عن توريد محصوله ، إذ في بعض الحالات يزيد المطلوب تسديده من العميل عن قيمة التوريدات المستحقة له بالكامل ، فإن ذلك لا يشجع المنتجين

على الاستمرار في زراعة هذا المحصول .

(٥) اقتصاديات صناعة الكتان :

ظهرت في الفترة الأخيرة مشكلة خطيرة تهدد زراعة هذا المحصول ، كما تهدد بتوقف المصانع التي تعتمد في نشاطها أساسا على هذا المحصول ، وهذه المشكلة هي عدم وجود استخدامات تستوعب جميع كميات ساس الكتان (الأجزاء الخشبية من الساق) والتي كانت تمثل عائدا كبيرا من عوائد تصنيع هذا المحصول ، فقد كان هذا المنتج يستخدم في مصانع الطوب الأحمر ووصل سعر الطن منه في بعض الأحيان إلى أكثر من ١٥٠ جنيها ، فكان بذلك يمثل العائد الأساسي من عوائد تلك الصناعة ، بل ويزيد في بعض الأحيان عن عائد المنتج الرئيسي وهو الكتان الشعر ، ونتيجة لتوقف مصانع الطوب الأحمر بعد القرارات الأخيرة أصبح استعمال هذا الساس قاصرا على مصانع الخشب الحبيبي فقط التي لا تستوعب أكثر من ٣٠ - ٣٥ ٪ من الإنتاج ، في حالة زراعة المساحات المستهدفة ، وأصبح عدم تصريف هذا المنتج يمثل عبئا خطيرا على اقتصاديات المنتجين يهدد بالقطع بتوقف هذه الصناعة ، فضلا عما يمثله تكديس هذا الإنتاج من خطورة شديدة على مصانع المنتجين لقابليته للاشتعال .

التوصيات :

لكي يمكن الاستمرار في هذه الصناعة الهامة ، فإنه يجب أن تدرس التوصيات التالية حتى يمكن إقرارها وتنفيذها :

(١) ضرورة وضع سياسية زراعية ثابتة تضمن معها استقرار زراعة محصول الكتان بمصر سنويا ، بحيث تكون الكميات الناتجة من المحصول قشاً وبذرة كافية لتشغيل المصانع بكامل طاقتها الإنتاجية ، لما في ذلك من فائدة اقتصادية كبيرة لتلك المصانع هذه المساحة ستقتضى تماما على مشكلة السوق السوداء في القش والبذرة ، كما يضمن استقرار أسعار بيع منتجات الكتان ويحمي القطاع العام من الاستيلاء الذي يتم بمعرفة الغير على البضاعة اللازمة لتشغيل مصانعه .

ويمكن تحقيق ذلك بالطرق الآتية :

(١) إنشاء جهاز أو هيئة عليا تهتم على زراعة وصناعة هذا المحصول يمثل فيها قطاع الزراعة ، وقطاع الصناعة ، ويكون لهذه الهيئة أو الجهاز كافة الصلاحيات في إصدار

القرارات التي تحقق زراعة المساحات الكافية وتوجيه نواتجها للمصانع المختلفة ، وتكون قرارات هذه الهيئة واجبة التنفيذ .

(ب) إدخال محصول الكتان في الدورة الزراعية وذلك كمحصول رئيسي في المحافظات التي تجود فيها زراعة هذا المحصول مثل محافظات الوجه البحرى ، والجزيرة ، والفيوم .

(ج) تسويق المحصول تعاونيا حماية للفلاح من أى استغلال إذا لزم الأمر .

(٢) الاهتمام والتركيز على زراعة هذا المحصول في الأراضى المستصلحة في شركات هيئة التنمية الزراعية والجهاز التنفيذى للمشروعات الصحراوية حيث قد ثبت نجاح هذا المحصول إلى حد كبير فاق كل تصور في هذه الأراضى ، خاصة وأن اقتصاديات زراعة هذا المحصول قياسا بالمحاصيل الشتوية الأخرى في هذه الأراضى قد ثبت نجاحها لحد كبير ، ويمكن تحقيق ذلك بالطرق الآتية :

(١) ميكنة الزراعة لما في ذلك من ميزات كبرى تتمثل في خفض معدلات التقاوى اللازمة للقدان ، وهى تمثل عنصراً رئيسياً من عناصر تكاليف الزراعة إلى أقل من النصف (٣٠ - ٤٠ كجم / فدان) .

(ب) ميكنة عمليات التجهيز مثل التقلية والمهدير ، وهى تمثل المشكلة الرئيسية لتوسع في زراعة الكتان في تلك القطاعات .

(٣) القضاء على المشكلات التى تصاحب زراعة هذا المحصول بتسهيل وتقديم التقاوى والسلف النقدية والعينية الأخرى اللازمة وتبسيط إجراءات صرف السلف ، كذلك الاهتمام بإنشاء مركز تجميع لتسليم القش وسرعة الفحص والاستلام وصرف مستحقات الموردين من الأفراد ، كذلك بالنسبة للمنتجين في قطاع الإصلاح الزراعى يجب العناية باستلام المحصول الناتج من مزارعهم وإعطاء الرتبة الحقيقية لكل منتج ، حتى يمكن تشجيع الممتاز منهم بالثمن الأفضل وحث المهمل منهم على الإجابة في الزراعات المقبلة بالثمن الأقل والذي يتناسب مع مواصفات المحصول في كل حالة ، كذلك يجب سرعة صرف مستحقات المنتفعين بالإصلاح الزراعى وعدم خصم السلف المتراكمة على المنتج من هذا المحصول ، بل يجب خصم سلفة الكتان فقط حتى لا يتهرب المنتج من زراعته مستقبلا .

(٤) يجب العمل على استنباط أصناف جديدة أو تحسين الأصناف الموجودة بها يضمن رفع غلتها ، وزيادة عائد القدان منها بالصورة التى يتحقق معها أفضلية لعائد القدان من الكتان عن مثيله من فدان القمح أو المحاصيل الشتوية الأخرى ، وبحيث يكون هذا العائد مرتفعا

شجع المنتج على الاستمرار في هذه الزراعة بل والتوسع فيها .

(٥) إعادة دراسة اقتصاديات هذا المحصول والسياسة السعرية له ، وذلك بما يحقق خفضاً في ثمن القش بصورة يمكن معها الحصول على إنتاج بتكلفة معقولة يمكن تصريفه في الأسواق العالمية ، وبالسعر السائد فيها ، على أن يتم تحميل الخفض الحادث في سعر القش على البذر الناتج الذي يستخدم في صناعة زيت البوية وهو يستخدم محلياً .

(٦) إذا ثبت بالدراسة أن اقتصاديات هذه الصناعة - بعد عمل الموازنة سابق الإشارة إليها - تحقق خسارة فلا مفر من أن تدعم هذه الصناعة من الدولة وذلك في منتجاتها التي تصدر فقط .

(٧) الاهتمام بالتدريب الفني للعاملين في هذه الصناعة لإمكان خلق عناصر مدرية على العمليات الفنية ، ويمكن إدخال هذا النوع من التدريب في نظام التلمذة الصناعية لمعمول به حالياً بوزارة الصناعة في الحرف الأخرى .

(٨) العمل على وضع مواصفات ثابتة للكتان المصرى والمنتجات الكتانية الأخرى التي تصدر والتي تتداول محلياً ، حيث بتحديد هذه المواصفات سيلزم كل مصنع منتج بها ، سيتم تكييف طريقة تشغيله ونظام الإنتاج فيه بما يحقق الوصول للشعر بتلك المواصفات ، على أن تكون تلك المواصفات مرنة ولأكثر من صنف من الأصناف وفقاً لما يسمح به نوع القش المشغل ومواصفاته النوعية المختلفة .

(٩) الاهتمام بزيارة المصانع ومراكز البحوث الموجودة في الخارج لمعرفة مدى التقدم الذى وصلت إليه هذه الصناعة ، ومدى التطوير الذى حدث بها وكيفية التغلب على المشاكل والصعوبات التى تعترض الإنتاج والتشغيل ، على أن يكون ذلك للعناصر العاملة مباشرة في هذا القطاع ، أى التى تمارس العملية الصناعية ذاتها من المستويات الاشرافية المناسبة محلياً وعملياً ، لأن يكون ذلك لعناصر أخرى بعيدة كل البعد عن العملية الصناعية .

(١٠) العمل على زيادة المرونة في عمليات تصدير الكتان ، ومشتقاته ، وتسهيل إجراءات التصدير والشحن ، حتى لا يتسبب ذلك في أى تعقيدات في العمل .

(١١) ضرورة العمل على حل المشكلة الاقتصادية الخطيرة التى تهدد هذه الصناعة بالتوقف ، وهى تكدس الساس نتيجة عدم وجود استخدام له ، وفى رأينا أن ذلك لا يمكن أن يتم إلا بطريق واحد وهو التوسع في إنشاء مصانع للخشب الحبيبي بغرض تصدير إنتاجه ، حيث إن المصانع القائمة حالياً يكفى إنتاجها السوق المحلى وتزيد . وقد بدأت شركة طنطا

للكتان والزيتون هذا الاتجاه فأعلنت عن إنشاء خط جديد للخشب الحبيبي من ساس
الكتان يخصص غالبية إنتاجه للتصدير ويرفع من الكميات المستهدفة من الساس بحيث
تصل إلى حوالي ٥٠٪ من الساس الناتج ، إلا أن ذلك لا يمكن أن يحل المشكلة ، والأمر
الذي يستلزم معه إنشاء مصنع آخر وهو ما لا تسمح به اقتصاديات الشركة في الوقت
الحالي ، ولكن إذا أمكن تدبير التمويل اللازم من أي مصدر آخر
(قرض - منحة - مساعدة) فإنه يمكن للشركة البدء في ذلك بما يقضى على المشكلة تماماً .

